تقرير لجنة تحقيق الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

إنتفاضة الخبز
1984

المنتدى التونسي للحقوق
الإقتصادية و الإجتماعية

وثيقة نص

تقرير الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

أحداث ثورة الخبز

ديسمبر 2015

وثيقة نص تقرير الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

أحداث ثورة الخبز

لقد حصل اليقين لأعضاء اللجنة أن ما جد بتونس أواخر كانون الأول 1983 و كانون الثاني 1984 ليس أمرا عرضيا بسيطا، و لا حدثا سريع النسيان، أنه أشبه بالزلزال الذي هز بناء المجتمع التونسي الهش بكل أسسه و طوابقه.
ان مسألة الترفيع في أسعار الخبز و مشتقات الحبوب لم تكن سوى الدافع المباشر الذي حرك الجماهير.

و لو اكتفينا بضبط تسلسل الاحداث و تثبيت قائمة الضحايا و تحديد المسؤوليات الظرفية دون وضع الأحداث في اطارها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري العام أشبه بالطبيب الذي يعالج الأعراض و يبقى على مواطن الداء بينما المؤشرات و ان كانت لم تنبئنا بهول الفاجعة التي حدثت الا أنها كانت تلوح في الأفق منذرة بقرب حدوث أزمات شديدة لا تتحملها البلاد و كان يمكن تفاديها خاصة و أن انتفاضة الخبز هي ثالث هزة عنيفة تهز أركان المجتمع التونسي في ظرف 6 أعوام.

1 الجانب السياسي

ان المتأمل اليوم في تونس لا يجوز له اغفال الانجازات الضخمة و التحولات الهامة التي حققها الشعب التونسي في الثلاثين سنة الأخيرة، لكنه و الى جانب ذلك تشده ملاحظة بارزة تتمثل في العجز المتفاقم للمؤسسات الرسمية و بخاصة السياسية منها على تأطير و استقطاب الجماهير الواسعة التي شهدت بدورها نموا ديموغرافيا كبيرا و تطورات في مستوى الذهنيات و الطموحات، و قد بلغ هذا العجز حد القطيعة بين النظام و المواطن و فقدان المؤسسات المنتخبة لمصداقيتها و تمثيلها و هو ما خلق فراغا سياسيا مخيفا غاب فيه التجاوب الأدنى الذي يجب أن يحصل بين سلطة و شعب، حتى يتمكن الطرفان من الحفاظ على ديمومة المجتمع و لتحقيق تطوره و اندفاعه نحو بناء مستقبل أفضل، و لقد شعرت السلطة بهذا الفراغ منذ أربع سنوات خلت، و قطعت بعض الخطوات للتخفيف من آثاره و ذلك بتوفير بعض الحريات ذات الطابع السياسي و الاجتماعي، لكن و نظرا للتردد الذي صاحب هذه الخطوات و محاولات تقليصها و افراغها من أهم محتوياتها، و عدم القيام بأي تغييرات موازية حقيقية داخل المؤسسات القائمة و بخاصة التي لها علاقة عضوية بالجماهير، و نظرا لنكسة الانتخابات التشريعية 1981، كل ذلك جعل الخطوات التي اتخذت دون جدوى و لا تأثير لها في الواقع الفعلي مما جعل الفراغ السياسي قائما بل و يتسع يوما بعد يوم و لهذا و عندما وقع التفكير في اتخاذ اجراءات ذات أثر مهم على حياة الشعب اليومية لم تكن المؤسسات القائمة مؤهلة اطلاقا لا لاستكشاف كيفية قبول هذه الاجراءات من المواطنين على اختلاف طبقاتهم و لا لتحسيسهم و تشريكهم في المسؤولية كما أن تهميش المعارضة المعترف بها و عدم تشريكها في اتخاذ القرارات التي تهم البلاد و استمرار المحاكمات السياسية و تعطيل الصحف و احتكار وسائل الاعلام الوطنية لم يكن ليساعد على احتواء غضب الجماهير، و التعرف على مشاكلها الحقيقية، ثم و عندما صدر القرار و وجد الشارع نفسه مدفوعا للتعبير عن رفضه و اعتراضه لم يكن يحمل استعدادا للتعاطف مع المؤسسات القائمة و التقيد بضوابطها و توجهاتها فتحول كالماء الجارف الذي كسر السدود و غابت الحواجز لتوجيهه و ضبطه هذا هو البعد السياسي للأزمة و الذي رأيناه ذا صلة وثيقة بالأحداث الأخيرة.

2 الجانب الإقتصادي

أما من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية فمما لا شك فيه أن السياسة المتبعة في تونس منذ مدة طويلة و ان كانت لها نتائج ايجابية فانها أفضت الى تفاوت مجحف بين الجهات و الطبقات. فلا يجهل أحد أن المناطق الساحلية كان لها منذ زمن بعيد نصيب الأسد من الاستثمارات الاقتصادية و المنجزات الاجتماعية، بينما أصبحت مناطق غرب البلاد و جنوبها تشكل شبه عالم ثالث داخلي محروم، و قد أدى هذا التفاوت الجهوي الى ظاهرة النزوح التي أدت الى وجود أحياء فقيرة جدا قرب غالب المدن الكبرى

و بالعودة الى الوقائع لمعرفة هوية الذين نزلوا الى الشارع و هيمنوا على حركته لاحظت اللجنة أن معظمهم ينتمون الى صنف لم يحظ للأسف حتى اليوم بدراسات علمية تحدد موقعه سواء في حركة الانتاج أو في هيكلية المجتمع.

ان العاطلين ممن قذفت بهم المدارس في مراحلها الأولى، أو الذين تعودوا لضيق الأفق بالسجون و بيئات الانحراف و التسكع، أو الذين أفرزهم الريف المعطل أو الذين احتموا مؤقتا بأعمال لا تعرف الاستمرار و لا الاستقرار، ان هؤلاء تكاثر عددهم بشكل سريع و خطير. و في مقابل ذلك و بشكل متواز اندفعت طبقة من المستثمرين و الطفيليين لا تعبأ بإمكانيات البلاد و لا بقوانينها و لا بمشاعر الأغلبية و حقوقها فأحدثت تراكما ماليا سريعا بكل الوسائل المشروعة و الممنوعة، و انطلقت في تحصين نفسها داخل قصور و أحياء كأنها مدن مغلقة، و ارتضت لنفسها نمطا من العيش و مستوى من الاستهلاك و التبذير لا ينسجم مطلقا مع اقتصاد البلاد و حياة شعبها.

و بقدر ما كانت هذه الطبقة تجد امكانيات الدفاع عن مصالحها بقدر ما كانت الأولى تعامل باهمال اجتماعي و ثقافي، فلا هيئات تدافع عنها و لا مؤسسات تؤطرها و تخفف آلامها مما جعلها تكاد تفقد الصلة الموضوعية بالمجتمع، فصارت لا تشعر بمبررات الانتماء اليه و الانضواء الى مقوماته، و هو ما يفسر العنف الشديد الذي سلطه بعض

المتظاهرين على كل ما طالته أيديهم من مباني و متاجر و سيارات و مصالح.
و قد لوحظ في خضم الأحداث وقوف الشباب و بخاصة المثقف منه مع هذه الفئات المهمشة، هذا الشباب الذي يعيش قطيعة كلية و مزمنة تجلت منذ سنين عديدة بينه و بين مؤسسات الدولة، و يؤكد دور الجماهير الشعبية و ينظر بخاصة الى المستقبل الذي يريده بكل حماسة مستقبل مجتمع عادل ديموقراطي و مستقل و قد أدت هذه القطيعة الى جعل الشباب يضع نفسه في خدمة الطبقات الكادحة و الفقيرة حتى يشاركها آلامها و يكون على أهبة الاستعداد للالتحام بها في نضالاتها.

ان غياب العدل الاجتماعي لا يهدد توازن البلاد فقط، بل هو مؤذن بخراب العمران، لأنه لا يولد سوى الحقد و العنف، و تلك خطورة الأزمة الاقتصادية العامل الثاني لانفجار الأحداث و اتخاذها الشكل التي آلت اليه.

3 الجانب الإجتماعي

و الى جانب عجز المؤسسات أو بالأحرى غيابها يضاف تزايد عدد الهامشين و تحولهم الى شبه طبقة، و حيرة الشباب و اهتزاز القيم الايجابية في المجتمع نتيجة الاغتراب الحضاري و هيمنة نمط استهلاكي بضائعي حول مقاييس السوق الى قيم عامة تخضع لها كل المجالات من سياسية و ثقافية تربوية. و هو ما أثر على شخصية الفرد فزاد في سلبيتها و عدم انتاجيتها، و جعلها عاجزة عن بناء علاقة جدية و بناءة سواء مع معطيات الواقع الوطني أو مع المحيط العالمي، و تكاملت بذلك الأخطار لتفجير البناية كلها و تجعل الأزمة أعمق من أي تحليل أحادي الجانب و لتشير الى أن الأزمة تبلغ في نهايتها الى أزمة المجتمع بأسره، لأن المواطن الذي لا يقدر على تبليغ صوته و الذي يهدد في معاشه و الذي لا تربطه بوطنه ثقافة أو قيم ثابتة و جماعية هو انسان سيتخلى آجلا أو عاجلا عن صفة المواطنة و يرفض أي ولاء لأرض أو كيان لا يوفر له الغذاء و الأمن والحرية.

في هذا المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري الذي قدمنا صورة عامة منذ وقع الاعلان عن حذف الدعم لمشتقات الحبوب و الترفيع في ثمن الخبز بنسبة 112٪.

4 صندوق التعويض

ان هذا الصندوق يشكو منذ مدة عجزا هائلا يتفاقم كل سنة و ان النظرة الاقتصادية المحضة تؤدي للمناداة بحذف هذا الصندوق و بانتهاج حقيقة الأسعار التي تؤدي الى التنقيص من تبذير المواد المدعمة و الى تخفيف حمل المصاريف على ميزانية الدولة، لكن النظرة الاقتصادية لا تكفي وحدها لحل مثل هذه المشكلة العويصة بل من الواجب النظر اليها من الناحية الاجتماعية أيضا.

ان صندوق التعويض يؤدي خدمة اجتماعية جليلة في بلاد مثل البلاد التونسية كثر فيها التفاوت بين الجهات و خاصة بين الطبقات كما أسلفنا و كبر فيها عدد البطالين فدعم مواد العيش الأولية يخفف وطأة الفقر على العاطلين عن العمل و ضعاف الحال بصفة عامة. فلو توصل النظام التونسي الى فرض العدالة الجبائية و الى القضاء على البطالة لأمكن تطبيق سياسة حقيقة الأسعار مع الترفيع الموازي في المداخيل الضعيفة لكن ما دامت نسبة هامة من الشعب التونسي تعاني البطالة أو تعيش خارج القطاعات المنظمة فان الابقاء على صندوق التعويض يبقى وسيلة لا مفر منها للتخفيف من بؤس المستضعفين و لو أدى الى استفادة الطبقات الميسورة منه أيضا.
لكن هذا لا يعني مطلقا تجميد أسعار المواد الأولية على مدى عشرات السنين انما من الواجب التخفيف التدريجي من أعباء الصندوق حتى لا يتعدى حمله نسبة معينة من الميزانية، كما أنه من الواجب أن تدرس مشكلات هذا الصندوق بصورة علنية و معمقة بعيدا عن كل ديماغوجية و ارتجال لكن هذه الطريقة لم تتبع.

لا ينسى الجمهور التونسي الملف التلفزي الذي كان يديره وزير المالية و التخطيط السابق، فتدخل فيه الوزير الأول هاتفيا و أعلن عن عدم الزيادة في سعر الخبز فاطمأن المواطنون، و تقلص الحديث عن صندوق التعويض مدة زمنية ثم بدأ الملف يفتح من جديد في أواسط عام 1983 و بدأت وسائل الاعلام الرسمية و بعض الصحف القريبة من النظام تتحدث عن أسعار الخبز في العالم و لدى الجوار و كيف أن تونس هي بلد الخبز الرخيص،

و قد أخذ الموضوع الصدارة خاصة عند رجوع رئيس الدولة من ألمانيا الغربية و صعدت وسائل الاعلام الرسمية في دعايتها للموضوع، ووصل الأمر الى تخصيص حصص تلفزية وقع التعرض فيها الى الفواضل المنزلية المملوءة بأكياس الخبز، و لكن هذا لم يمنع أن المواطن قد بوغت لما علم أن مجلس الوزراء قرر حذف الدعم عن الحبوب و مشتقاتها و ذلك كليا و بدون أي تدرج.

و على الرغم من اقرار مبدأ حذف الدعم فان نسبة الزيادة لم يعلن عنها، و اعتقدت الحكومة أنها فعلت كل ما يلزم، و أن هذه الزيادات سوف تمرر لامساكها بزمام الأمور و لكون الشعب حضر الى ذلك نفسانيا عن طريق الدعاية، معتبرة أيضا أن التوصل الى الاتفاق في الموضوع مع الاتحاد العام التونسي للشغل أمر ممكن، و ان هذا الاتفاق سوف يخفف من حدة المعارضة ووقع الاعلان عن العزم على اتخاذ اجراءات تعويض لفائدة ضعاف الحال، لكن لم تشرح هذه الاجراءات في الاعلان، و لم يعلن عن هوية الفئات التي من المقرر أن تتمتع بها، فلم تكن للحديث عن هذه الاجراءات أي مصداقية. و بدأت بأواخر شهر كانون الأول 1983 تتسرب نسبة الزيادات الى أسماع المواطنين، و كثرت الأخبار حول الموضوع خاصة بمناسبة عرض الميزانية الجديدة على مجلس النواب و مناقشتها، و أقرت الميزانية الجديدة في فصلها 87 حذف التعويض الا أن هذا الفصل لم يأخذ حظه من المناقشة. و على الرغم من معارضة 7 نواب من الاتحاد لحذف الدعم فقد تمت المصادقة على الميزانية الجديدة في وقت قياسي نسبيا، و قد دخلت الزيادة في أسعار الحبوب و مشتقاتها حيز التنفيذ قبل آخر السنة. ففي تاريخ 28 كانون الأول رفع في أسعار العجين و السميد، و كانت انطلاقة المظاهرات الاحتجاجية من الجنوب التونسي التي تمثل مادة العجين و السميد قوته اليومي. ثم امتدت الى الوسط و العاصمة حال الاعلان رسميا عن الزيادة في أسعار الخبز فعم الانفجار الشعبي.

تسلسل الأحداث:

1/ الفترة الأولى

(أ) انطلقت الشرارة الأولى من مدينة دوز بولاية قبلي يوم الخميس 29 كانون الأول 1983 حيث تجمع المتظاهرون اثر علمهم بزيادة سعر السميد و العجين و هي مواد معيشة أولية في تلك المنطقة. و كان المتظاهرون ينددون بقرار الترفيع و ينادون بالرجوع فيه، و تجمعوا حول المعتمدية حيث قدمت عريضة الى المعتمد تتضمن مطالب المتظاهرين فقد جرت مشادات بين المتظاهرين و قوات الأمن كانت نتيجتها من ناحية أن ألحق المتظاهرون بعض الأضرار بالمعتمدية و من ناحية أخرى أن أطلقت قوات الأمن على المتظاهرين القنابل المسيلة للدموع ثم الرصاص فوق رؤوس المتظاهرين ثم أطلق الرصاص عليهم فأصيب عدد من المتظاهرين بجروح. و في المساء وقعت حملة اعتقالات واسعة شملت الأوساط النقابية و كل من ظن فيه أنه شارك في التظاهر أو حرض عليه،

و كان نصيب المواطن الذي قدم العريضة للمعتمد الاهانة و التعذيب و الاعتقال في ظروف تشمئز منها الأنفس. أي أن رد فعل السلطات الجهوية و قوات الأمن لم يكن موقف تهدئة الجو بالتعبير عن تفهم المطالب الشعبية و الوعد بتبليغها للسلطات المركزية بل كان موقف عقاب المتظاهرين و تخويفهم من مغبة العودة للتظاهر.

(ب) فكان رد فعل المواطنين على هذا الموقف الرسمي اتساع رقعة الأحداث من يوم الغد الجمعة 25 كانون الأول حيث اعتصم أغلب السكان بمنازلهم و أغلق التجار أبواب متاجرهم و تجمهر بعض الشبان بالشوارع ووقعت بعض المشادات مع قوات الأمن التي وقع جلبها من ولايات أخرى و حاول الشبان اغلاق الطريق الرابطة بين دوز و قبلي مرورا بجمنة حيث أحرقوا بعض جذوع النخيل و غيرها. و تضامن في اليوم نفسه أهالي قبلي مع دوز حيث وقعت مظاهرة سلمية طاف فيها الأهالي بشوارع المدينة و أطلقت قوات الأمن على المتظاهرين القنابل المسيلة للدموع.

و من الغد أي السبت 31 كانون الأول عمت الانتفاضة المنطقة و أطلقت قوات الأمن الرصاص على المتظاهرين في سوق الأحد و كانت الحصيلة عشرة جرحى على الأقل من بينهم امرأة مسنة و كاتب عام النقابة المحلية للتعليم الابتدائي (نجيب البكري 35 سنة) كما جرت مظاهرة جديدة بقبلي شارك فيها عدد من أهالي الجهات القريبة من المدينة و كانت المظاهرة سلمية في البداية لكن وقع في آخرها رمي الحجارة على قوات الأمن فردت هذه الأخيرة باطلاق الرصاص في الهواء ثم باطلاق الرصاص على المتظاهرين فجرح العديد من بينهم فتاة لا يتجاوز عمرها 12 سنة (خديجة البكري) و تم تحطيم أثاث المغازة العامة من طرف بعض المتظاهرين.

(ج) و في اليوم التالي أي يوم الأحد 1 كانون الثاني وقعت مظاهرة سلمية بمدينة قفصة بمبادرة من رئيس فرع رابطة حقوق الانسان بالمكان تحصل على ترخيص شفاهي مسبق من والي الجهة و قد جاب المتظاهرون أغلب شوارع المدينة منشدين (حماة الحمى) و (اذا الشعب يوما أراد الحياة) ، و مطالبين بالرجوع في قرار الترفيع، و لم يسجل أثناء هذه المظاهرة أي عنف أو أي شعار مناوئ للنظام لكن تلت هذه المظاهرة حملة من الاعتقالات و اغلاق المعاهد و الادارات.

هذه عينات مما حدث بالجنوب التونسي أثناء الأيام الأولى من الانتفاضة و مثلها وقع في مناطق أخرى مثل الحامة و القصرين. و الغريب في الأمر أن وسائل الاعلام اليومية لازمت صمتا يكاد أن يكون كليا حول هذه الأحداث و بقيت تردد الشعارات الدعائية المعتادة طوال هذه الأيام، فقد جاءت افتتاحيات الصحف اليومية في يوم 30 كانون الأول تشيد ببرامج تنمية الريف و تترنم بأننا نستقبل عاما جديدا و نحن نمشي على الطريق الصحيح و في صحة جيدة، و تمادت هذه النغمة يوم 31 كانون الأول حيث يجد القارئ في احدى الصحف اليومية أن الحزب الحاكم (يزداد فتوة و اشعاعا و تجذرا و يواصل حمل مشعل الأمة المقدس). و نسجت الاذاعة و التلفزة على المنوال نفسه حتى يوم 2 كانون الثاني حيث وقع التعرض للأحداث بصفة رسمية و لأول مرة في بلاغ صادر عن وزارة الداخلية وصف الانتفاضة الشعبية بأنها (حوادث شغب) ووصف المواطنين المتظاهرين بكونهم (مفسدين) و (متطفلين) و (مناوئين).

و لم يتعرض و لو بالتلميح الى الطبيعة السياسية للأزمة و لا لأسباب الحوادث و هي غلاء الحبوب و مشتقاتها.
و تعتقد اللجنة أن اطلاق الرصاص على المواطنين و القتل و الجرح ثم القيام بحملات الاعتقال زاد في تشنج الأعصاب و في حدة الأزمة و لكن مع هذا لم يكن عدد الضحايا مرتفعا و لا كانت الخسائر المادية جسيمة في حدود هذه الفترة الأولى.

و لو أدت وسائل الاعلام واجبها في تغطية هذه الأحداث بصدق و نزاهة و لو نشرت بالاذاعة و التلفزة و الصحف تصريحات المتظاهرين كما يقع في كل البلاد الديموقراطية ليشرحوا أسباب غضبهم و يقدموا مطالبهم عوض جرحهم أو قتلهم أو اعتقالهم و السكوت عن مطالبهم لأخذت المشكلة منذ البداية طابعها الصحيح أي طابعها السياسي.

و خلاصة القول في خصوص هذه الفترة الأولى من الأحداث أن المظاهرات و ان كانت لا تخلوا من أعمال العنف من حين لآخر الا أنها كانت يغلب عليها الطابع السلمي، و أن رجال الأمن و ان كانوا قتلوا أو جرحوا في بعض الأحيان الا أنهم في الجملة حاولوا تفادي اطلاق الرصاص المكثف كي لا يرتفع عدد القتلى. الا أن حملات الاعتقال التي تلت المظاهرات و التعتيم الاعلامي حول هذه الانتفاضة بل و تشويه بعض الحقائق و نعت المتظاهرين بأنهم مفسدون و عدم الاعتراف من طرف السلطة ووسائل الاعلام الرسمية بالطبيعة السياسية للأزمة قد يكون مهد الى تطور الأحداث في ما نسميه بالفترة الثانية في اتجاه التصعيد.

2/ الفترة الثانية

(أ) إبتداءا من 2 كانون الثاني و بخاصة في 3 كانون الثاني أصبحت مظاهرات الجماهير تتسم بالعنف في أحيان عديدة و كان رد فعل قوات الأمن أكثر عنفا. كانت عدة مظاهرات عنيفة يوم 2 كانون الثاني أدت الى الحرق و النهب و بخاصة في مدينة قفصة، و اتسعت رقعة الأحداث يوم 3 كانون الثاني لتشمل غالب مناطق الجمهورية بما في ذلك المدن الكبرى كقابس و صفاقس و تونس العاصمة.

منذ الصباح الباكر هجم المتظاهرون على الحافلات العمومية و على بناءات تمثل رمز سلطة الدولة كالمعتمديات و مراكز الشرطة، أو على أماكن تعتبر رمزا للثراء و مجتمع الاستهلاك أو هي قابلة لأن يعتبرها المحرومون كذلك مثل البنوك أو المغازات الكبرى. و في بعض الأحيان وصل التيار الجارف بعد الظهر الى درجة ان بعض الجماعات من المتظاهرين لم تعد تميز بين مظاهر الاثراء الفاحش و مظاهر مجرد مستوى العيش المتوسط، و ارتكبت جرائم لا يمكن السكوت عنها و لا اعتبارها أعمالا سياسية. من ذلك حرق السيارات الصغيرة بالجملة و دخول المنازل عنوة للتكسير و الحرق و النهب و قد وقع – في حالات بقيت شاذة من حسن الحظ – الاعتداء على مواطنين مسالمين أبرياء من ذلك مثلا قتل النوري بوراوي رجما بالحجارة بينما كان في سيارته في طريق القرجاني في اتجاه باب سعدون.

(ب) أما عن قوات الأمن فان موقفها خلال هذين اليومين 2 و 3 كانون الثاني قد ينعت بالغموض أو التناقض و رأت اللجنة بعد البحث و التمحيص أن هذا الموقف كان يختلف من حي لآخر.
ففي بعض الأحياء تغيب رجال الأمن عن مناطق الخطر و تركوا المواطنين بدون حماية لأنفسهم و لأرزاقهم مما فسح المجال لمرتكبي الحرق و النهب ليعملوا بدون خوف من أي رادع. و قد نددت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان في بلاغها الصادر في 4 كانون الثاني بتغيب قوات الأمن في بعض الأماكن الساخنة،

مما عرض عديدا من المواطنين للخطر في سلامتهم الشخصية و سلامة أرزاقهم. و التفسيرات الممكنة لغياب الشرطة عديدة نذكر منها أن عدة مئات من رجال الأمن وقع جلبهم يوم 3 كانون الثاني الى قصر هلال و المنستير حيث تحول رئيس الجمهورية لافتتاح الاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري، كما أنه لا بد من ذكر السبب الرئيسي و هو أن قوات الأمن المدنية مهما كان عددها مجعولة أساسا للتصدي للمجرمين و هم يشكلون – مهما كبر عددهم – نسبة ضئيلة جدا من مجموع الشعب التونسي. كما أن لقوات الأمن المدنية امكانية التصدي لمظاهرات تقع في حي معين أو في عدة أحياء من بلدة واحدة أو يقوم بها نوع خاص من المواطنين في كامل الجمهورية، أما الانتفاضة التي وقعت يوم 3 كانون الثاني فانها كانت شاملة لأغلب أحياء العاصمة و لأغلب مدن و مناطق الجمهورية و شارك فيها عدد هائل من المواطنين، بحيث كانت أزمة سياسية، و ليست أمنية.

و ليس في امكان اللجنة الجزم بأن هذين السببين هما الوحيدان فقد توجد أسباب أخرى لا طاقة للجنة على التعرض لها لفقدان الشهادات التلقائية في شأنها و عدم توفر امكانيات البحث المباشر فيها.
هذا بالنسبة للنوع الأول من سلوك قوات الأمن أي تغيبها من بعض الأحياء، أما النوع الثاني فهو تدخلها ضد المتظاهرين كلما اصطدمت بهم فضربت و جرحت و قتلت.

في بعض الأحيان استعملت قنابل مسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، و في أحيان أخرى استعمل اطلاق الرصاص مباشرة دون انذار و بخاصة اذا رمى المتظاهرون الحجارة على أعوان الأمن و كان من المفروض اطلاق الرصاص في الهواء أو على أكثر تقدير في مستوى أرجل المتظاهرين لتخويفهم أو جرحهم دون قتلهم لكن ثبت لدى اللجنة أن قوات الأمن كثيرا ما أطلقت الرصاص على المتظاهرين فجرحتهم في مستوى الرأس أو الصدر أو البطن مما أدى الى قتل ما يقارب المائة مواطن و جرح مئات عديدة.

و هذا يدل دلالة واضحة:

(1) على أن قوات الأمن كانت مسلحة
(2) على أنها لم تتلق أوامر واضحة في اجتناب قتل المواطنين أو جرحهم و بخاصة اذا كانوا عزلا.

(ج) و قد سجلت اللجنة حالات عديدة قتل فيها مواطنون برصاص قوات الأمن في حين لم يكونوا حاملين سلاحا و بالتالي لا يمكن تبرير قتلهم، و تذكر منهم الحالات التالية و قد وقعت كلها يوم 2 و 3 كانون الثاني:

• قفصة 2 و 3 كانون الثاني:

- مفتاح المحمدي: سائق أجرة توفي صباح الاثنين 3 كانون الثاني
- سامي دولة: تلميذ توفي في 2 كانون الثاني

• القيروان 3 كانون الثاني:

- الهادي البرهومي: 19 سنة تلميذ بالسنة السابعة ثانوي – أطلق أعوان الأمن الرصاص على المتظاهرين فتفرقوا لكن أعوان الأمن واصلوا اطلاق الرصاص فجرح الهادي البرهومي و توفي في لحينه.
- فتحي الورغمي: نجار توفي أمام منزله

• قابس 3 كانون الثاني:

- مهذب بن مبروك بن علي: مولود في 30 حزيران 1964
- مبارك بن جهاد بن محمد بن مبارك: مولود في 24 أيلول 1972
- صالح بن بلقاسم بن رحومة حمداني: مولود في 13 تموز 1957
- خموسي بن مفتاح بن صالح
- حبيب بن محمد بن كريم: مولود في 13 أيلول 1961
- بولبابة بو خريص: 15 سنة تلميذ مات في صفاقس

• سيدي بو زيد 3 كانون الثاني:

- عمار الساكري: توفي في المكناسي

• المتلوي 3 كانون الثاني:

- محجوب بو جلال: عامل يومي 23 سنة
- محمد علي صحراوي: موظف بشركة الكهرباء و الغاز 28 سنة. أصيب بثلاث رصاصات في العنق و الصدر متزوج و له بنت
- عمر الذهبي: موظف بالسكك الحديدية 29 سنة أصيب برصاصة في الكبد متزوج و له ابنان
- فوزي السعيدي: تلميذ بالسنة الثالثة ثانوي 16 سنة أصيب برصاصة في القلب
- أنور وجدي ماجدي: 27 سنة عامل متزوج و له ابنان أصيب برصاصة في القلب
- جمال العموري: عامل يومي 19 سنة توفي بمستشفى صفاقس اثر نقله من المتلوي بعد 3 أيام من اصابته في البطن و الأمعاء

• بنقردان

- عبد الكريم عبد الكبير الكبيري: عمره 12 سنة كان ينتظر حافلة النقل العمومي بمحطة الشركة الجهوية للنقل. و اندلعت مظاهرة قرب المكان فصوب أحد أعوان الحرس الوطني سلاحه نحوه فأرداه قتيلا كما أصابت رصاصة ثانية طفلا آخر توفي من بعد في المستشفى و لم يستعمل عون الحرس لا قنبلة مسيلة للدموع و لا تنبيها و لا هو بدا باطلاق النار في الهواء و لا في مستوى الأرجل.

• جندوبة:

- هشام العياري: ولد بتونس في 1 آب 1963 السنة السادسة ثانوي علوم قتل بالرصاص بعد خروجه من منزله بعشر دقائق و لم يكن يتظاهر.
- محسن الدريدي: تلميذ السنة خامسة ثانوي 18 سنة

• صفاقس 3 كانون الثاني:

- سمير القلال حذاء: 27 سنة قتل أثناء مظاهرة بمركز بو عصيدة قرب منزله حيث كان المتظاهرون قد أحرقوا حافلة نقل عمومي فأصيب سمير في البداية في ذراعه ثم أصابته رصاصة ثانية في العنق فتوفي لحينه.
- سامي غربال: مولود سنة 1966 نجار و أبوه حلاق من سكان حي الحبيب و هو حي شعبي في ضواحي صفاقس. لم تشهد المنطقة حوادث عنف و تخريب أثناء

المظاهرات التي شارك فيها العديد من المواطنين من عمال و بطالين و تلاميذ و لم تسجل الا حالة عنف واحدة تمثلت في حرق سيارة شرطة و ذلك بعد اطلاق النار من طرف الشرطة. و في هذه الأثناء صعد رجال الأمن الى أعلى مأذنة الجامع الموجود بالمنطقة و أطلقوا النار على المتجمهرين فأصابت رصاصة سامي غربال في جبينه توفي على اثرها و منع رجال الشرطة المواطنين من اسعافه.

- عبد القادر الكوني: ولد في 26 كانون الثاني 1969 تلميذ بالسنة الثانية ثانوي في نفس حي الحبيب و بعد حرق سيارة الشرطة و قدوم أعوان الأمن الذين أطلقوا النار بصفة عشوائية، أصيب عبد القادر برصاصة في بطنه و توفي من الغد في المستشفى.
- فخر الدين بن شهيدة: 14 سنة تلميذ بالسنة السادسة ابتدائي بجبنيانة .وقعت بهذه البلدة أحداث عنف منها حرق البلدية، و كان فخر الدين يتفرج على الأحداث فوق حائط فأصابته رصاصة في رأسه، حاول أحد المواطنين اسعافه فمنع من ذلك فلفظ أنفاسه دون اسعاف.
- فتحي بو كثير الشتوري: 22 سنة أصابته رصاصة في رأسه
- حميد حريز الطاهري: تلميذ السنة السابعة ثانوي قتل أثناء مظاهرة بباب القصبة.
- علي بن صغير السلامي
- فوزي بن محمد السلامي
- جمال المهيري
- جمال عمار

• تونس 3 كانون الثاني:

- فاضل بن صالح ساسي: 24 سنة أستاذ كان مع جمع من المتظاهرين بشارع باريس فأطلق عليه أحد أعوان الأمن رصاصة في صدره دون سابق انذار و لا استعمال الغاز المسيل للدموع و لا طلق ناري مسبق في الهواء أو في مستوى الأرجل، أوقف أحد أصدقائه سيارة و حمله الى المستشفى لكنه توفي قبل وصوله.
- حميدة بن رجب آل شماخي: 50 سنة بحجر
- محمد لسعد بن سليمان: 28 سنة برصاص
- كريم القبلوشي: 18 سنة برصاص
- فتحي فحلاح: 25 سنة برصاص
- سامي خليفة حسني: 14 سنة برصاص

- سامي خليفة حسني: 14 سنة برصاص
- محمود العروسي الشريف: 38 سنة برصاص
- الهاشمي علي القابسي: 71 سنة برصاص
- محمد بدر الدين الشايبي:20 سنة برصاص
- جلال أحمد الرايسي: 21 سنة برصاص
- منذر عبد الكريم الطرابلسي: 14 سنة برصاص
- كمال بن بلقاسم السباعي: 22 سنة برصاص
- منير بن عثمان الحناشي: 22 سنة برصاص
- منذر محمد الأزهر الخياطي: 19 سنة برصاص
- عادل بن خميس عمار: 21 سنة برصاص
- زهير مصطفى الشيهاوي: 18 سنة برصاص
- عبد الحميد بن خليفة المناعي: 18 سنة برصاص
- محمد العجمي المثلوني: 13 سنة برصاص
- محسن عمارة صدوقة: 19 سنة برصاص
- سليم محمد الورفلي: برصاص
- بوبكر المولدي الرزقي: 26 سنة برصاص
- محمد الزين بلقاسم العسيلي: 26 سنة برصاص
- فتحي بن محمد بن حسين عطية: 25 سنة برصاص
- محمد عبد القادر العبدي: 17 سنة برصاص
- محمد النوري بوراوي: 50 سنة بحجارة
- عبد السلام محمد المازني: بالرصاص
- منجية الكعبي: 32 سنة بالرصاص
- عادل الخالدي: 11 سنة بالرصاص
- محمد النفزي: 14 سنة تلميذ بالرصاص

أما قائمة الجرحى فهي أهم بكثير و لم تر اللجنة فائدة من ذكر أسمائهم و بخاصة. و أنها لم تحصل على أسماء كل الجرحى الا أنه من الثابت أنهم يعدون بالمئات و أن عددا هاما منهم جرحوا بالرصاص في مستوى الصدر و البطن.

و بينما كان هذا العدد المهول من الضحايا يسقط و بينما كانت بناءات عديدة في العاصمة و في عدة مدن داخل الجمهورية تحترق انحصرت الأخبار الوطنية في نشرة الأنباء باذاعة تونس يوم الثلاثاء 3 كانون الثاني على الساعة الواحدة بعد الزوال أي نشرة منتصف النهار الرئيسية على خبرين أولهما الاحتفالات بالخمسينية في مدينة قصر هلال و ثانيهما اتفاق حصل بين وزارة الاقتصاد و نقابة أعراف على أن لا يقع الترفيع في سعر المرطبات و البيتزا..(!) و لا فائدة في التطويل في مدى مصداقية وسائل الاعلام الرسمية و دورها في استفزاز الرأي العام و في جهلها أو تجاهلها لظروف المواطنين الحقيقية و مشكلاتهم.

و في مساء يوم 3 كانون الثاني أعلنت حالة الطوارئ و قرر منع الجولان ووقع الاستنجاد بالجيش لحفظ الأمن، فتبدلت نوعية الأحداث.

3/ الفترة الأخيرة (يومي 4 و 5 كانون الثاني)

لم تسجل مظاهرات كبيرة و لا أعمال عنف تذكر من طرف المتظاهرين القلائل بالمقارنة مع ما وقع يوم 3 كانون الثاني، و على العكس من ذلك زاد سلوك قوات الأمن تصلبا بل و يمكن القول بأن قوات الأمن أصبحت لا تتحكم في أعصابها في بعض الأحيان و سرعان ما تطلق النار و لو بدون أي موجب. و نورد لذلك أربعة أمثلة وقعت في 4 كانون الثاني:

(1) في الجديدة كان لطفي الطرابلسي و محمد الطرابلسي جالسين قرب مقهى المكان فقدمت سيارة محملة برجال الأمن فنزل رئيسهم و طلب من الجالسين التفرق و مغادرة المكان و بينما كانا يستعدان للوقوف و تنفيذ الأمر أطلق النار عليهما فأردي لطفي قتيلا و جرح محمد بيده.

(2) في قصيبة المديوني أطلق أحد أعوان الأمن رصاصة على شاكر المبروك عامل عمره 30 سنة فأصابته في ظهره و أردته قتيلا، كما أطلق أعوان الأمن رصاصة على حليمة بنت حسن القلال و هي تعمل بمنزلها في نسج الزرابي كان الباب مفتوحا فأصابتها الرصاصة و هي داخل المنزل و أدى هذا الجرح الى بتر ساقها.

(3) في حي بوسلسلة قرب العاصمة اثر حادث بسيط تدخل أعوان الأمن بعنف فقتلوا كريم القيلوشي المولود سنة 1956 و قد وقع نقله من أمام منزله الى المستشفى بعد فيضان دمه مدة 25 دقيقة، و جرح من الخلف كل من رشيد النصري و صالح العبيدي.

(4) في جندوبة كان أعوان الأمن يطاردون بعض الشبان في حي شعبي فأطلقوا الرصاص و أصابت رصاصة من خلال النافذة الفتاة حبيبة مفتاح التي كانت بمنزلها بالمطبخ فماتت لحينها.و قد وقعت في هذين اليومين موجة من الايقافات لم

يسبق لها مثيل في تاريخ تونس المستقلة و قد شملت هذه الايقافات مواطنين اتهموا بالمشاركة في النهب و الحريق و آخرين وقع ايقافهم على أساس أفكارهم أو ممارساتهم السياسية و من بينهم مسؤولون عن فروع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان بالقيروان و قفصة و مناضلون ينتمون لاتجاهات سياسية متعددة.

الخاتـــمـــة :

لم تتمكن اللجنة من القيام باحصاء لعدد الجرحى و للخسائر التي لحقت المنشآت و المكاسب الخاصة و العامة و ذلك لأنها لم يقع الاتصال بها لتحديد مقادير و خطورة هذه الخسائر و انما هي ركزت اهتمامها على القتلى و أمكن اعداد الجدول التالي:

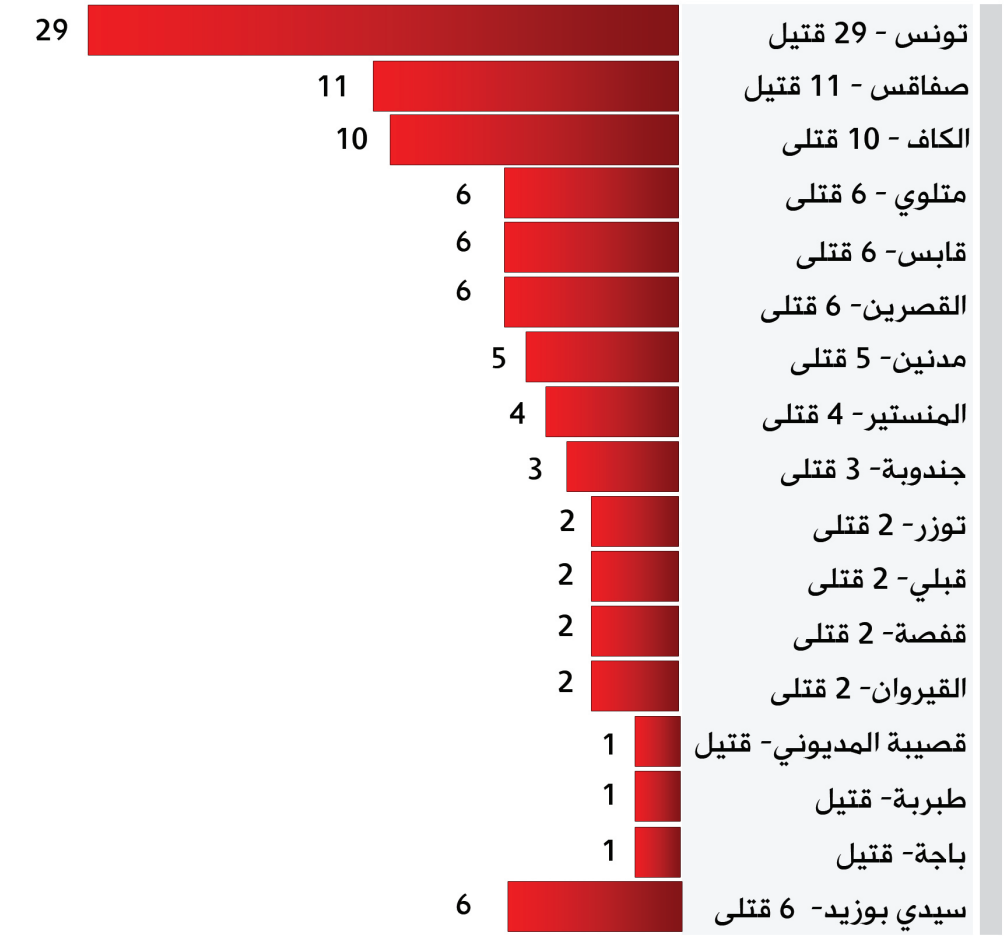

وفي الختام تؤكد اللجنة على الملاحظات التالية:

أولا: تعتبر اللجنة أن الشهادات التي اعتمدت عليها لا مجال للشك فيها لكنها تؤكد على امكانية معرفة الحقيقة بصفة أثبت و أدق وذلك باستعمال وسائل التحقيق القانونية و ترى من الواجب فتح تحقيق عدلي لمعرفة ظروف مقتل كل ضحية و ظروف اصابة كل جريح و تطبيق القانون عند الاقتضاء.

ثانيا: تلاحظ أن اطلاق الرصاص من طرف رجال الأمن على المتظاهرين العزل و التسرع في استعماله كان في الامكان تفاديه في أغلب الأحيان باللجوء الى الوسائل السلمية و القانونية ، مع العلم أن قانون 24 كانون الثاني 1969 المتعلق بالمظاهرات يفرض على أعوان الأمن توجيه الانذار الى المتظاهرين بواسطة مضخمات الصوت، و ينص في فصله 21 أن عليهم عند عدم تفرق المتظاهرين أن يستعملوا (بالتدرج الطرق التالية لتشتيتهم):

(1) الرش بالماء أو المطاردة بالعصي
(2) الرمي بالقنابل المسيلة للدموع
(3) اطلاق النار عموديا في الفضاء لتخويف المتظاهرين
(4) اطلاق النار فوق رؤوسهم
(5) اطلاق النار صوب أرجلهم

ثالثا: ان الترفيع في سعر مشتقات الحبوب و الخبز بصورة خاصة بنسبة فادحة كان سببا لخروج المواطن الضعيف الحال الى الشارع بهدف التعبير عن رفضه لهاته التدابير.
رابعا: ان ملفا هاما و حيويا كمسألة صندوق التعويض يقتضي دراسة علنية و معمقة تشارك فيها كل القوى الحية في البلاد لايجاد حل يراعي فيه وضع ضعاف الحال و يحافظ على طاقتهم الشرائية.

خامسا: نلاحظ أن وسائل الاعلام الرسمية و اليومية قد تجاهلت الوضع و أخفت الحقيقة عن المواطن منذ بداية الأحداث، و لو قامت هاته الوسائل بدورها الطبيعي و بكل موضوعية لساهمت في محاصرة الأزمة و تفادي قسط كبير من الأضرار.

سادسا: تعتبر أن القتلى و الجرحى في هذه الأحداث كانوا ضحايا أزمة اجتماعية و أنه من العدل سن قانون لبر الأضرار للضحايا و عائلاتهم.

تونس في 7 أيار 1984

الرئيس: الأستاذ سعد الدين الزمرلي – طبيب و أستاذ بكلية الطب بتونس

المقرر: الأستاذ محمد الشرفي – حقوقي و أستاذ بكلية الحقوق بتونس

الدكتور الهاشمي العياري – طبيب بتونس

الأستاذ منصور الشفي – محام لدى محكمة التعقيب

الأستاذ ابراهيم الغربي – طبيب و أستاذ بكلية الطب بتونس

الأستاذ عبد الرؤوف الشماري – مهندس

الأستاذ محمود طرشونة – أستاذ بكلية الآداب بتونس

الأستاذ فيصل الجديدي – محام

الآنسة رشيدة النيفر – صحافية

السيد اسماعيل السحباني – نقابي

السيد خليفة عبيد – نقابي

السيد الطيب الميلاد – محام

تقرير لجنة تحقيق الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

إنتفاضة الخبز 1984

لقد حصل اليقين لأعضاء اللجنة أن ما جد بتونس أواخر ديسمبر 1983 و جانفي 1984 ليس أمرا عرضيا بسيطا، و لا حدثا سريع النسيان، أنه أشبه بالزلزال الذي هز بناء المجتمع التونسي الهش بكل أسسه و طوابقه.

ان مسألة الترفيع في أسعار الخبز و مشتقات الحبوب لم تكن سوى الدافع المباشر الذي حرك الجماهير. و لو اكتفينا بضبط تسلسل الاحداث و تثبيت قائمة الضحايا و تحديد المسؤوليات الظرفية دون وضع الأحداث في اطارها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري العام أشبه بالطبيب الذي يعالج الأعراض و يبقى على مواطن الداء بينما المؤشرات و ان كانت لم تنبئنا بهول الفاجعة التي حدثت الا أنها كانت تلوح في الأفق منذرة بقرب حدوث أزمات شديدة لا تتحملها البلاد و كان يمكن تفاديها خاصة و أن انتفاضة الخبز هي ثالث هزة عنيفة تهز أركان المجتمع التونسي في ظرف 6 أعوام.

FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ECONOMIQUES ET SOCIAUX
Avenue Farhat Hached, Bloc A
éme étage, 1001, Tunis, Tunisie 2
Tél: +216 22 25 54 32/ +216 71 25 76 64
Fax: +216 71 25 76 65
www.ftdes.net / www.ftdes.com/ftdes